

## أولاً: الإطار العام للتحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي عبارة عن عملية تشخيصية للوضعية المالية للمؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو عدة دورات، ويهتم به العديد من الأطراف سعياً لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة والوقوف على المركز المالي من خلال تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية من أجل بناء الاستراتيجية المالية للمؤسسة.

### 1: مفهوم التحليل المالي:

هناك العديد من الاختلافات بين الباحثين والدارسين لموضوع التحليل المالي، وعليه سنقوم بعرض مجموعة من التعاريف على النحو التالي:

هو دراسة للمعطيات والمعلومات المحاسبية باستخدام مجموعة من الأدوات بهدف تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين، وتحديد نقاط القوة والضعف ومعالجتها مستقبلاً.

كما يمكن تعريفه أيضاً على أنه معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

وكتعريف آخر التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها.

ويعرف أيضاً على أنه عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات لمساعدة المؤسسة على اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يلي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

من خلال هذه التعريف يمكن لنا إعطاء مفهوم للتحليل المالي على أنه دراسة القوائم المالية للمؤسسة بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية بهدف تبيان الارتباطات بين مختلف عناصرها والتغيرات التي قد تطرأ عليها، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد

على دراسة مركز المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أدائها بالإضافة إلى تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة.

2: نشأة التحليل المالي:

تاريخيا ترجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين:

1-2: الإتجاه الأول مصرفي: إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك سنة 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول والخصوم وحقوق الملكية عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

2-2: الإتجاه الثاني: فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي وتعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الكبير عام 1929 والتي كانت نتاجا إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملائمتها الفنية والحقيقية لمواجهة الإلتزامات المترتبة عليها، إن الفشل والإفلاس للعديد من المؤسسات أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للمؤسسة، فتطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينيات والخمسينيات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص المؤسسة أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من الكفاءة والفعالية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء المؤسسة.

3: أهمية التحليل المالي:

للتحليل المالي أهمية متزايدة منذ ظهوره كوظيفة جديدة في الإدارة المالية في ثلاثينيات القرن الماضي مع أزمة الكساد العالمي وما صاحبه من اكتشاف عمليات الغش والخداع في إدارة العديد من المؤسسات بشكل أضر بمصالح الملاك والدائنين معا، ومن جوانب هذه الأهمية للمؤسسة نذكر: -يعتبر أداة للتحليل الاستراتيجي تسمح بالتعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة.

## المحور الثاني: التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب (التوازن المالي، الأداء المالي)

-تقييم أداء المؤسسة في جانب الاستغلال وما تم اتخاذه من قرارات استثمار وتمويل، وبالتالي فهو يسمح بمعرفة حسن استخدام الموارد المتاحة بكفاءة.

-المساعدة على التخطيط المالي الجيد.

-المساعدة على الرقابة وتقييم الأداء لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة.

-تقييم الوضعية المالية والنقدية للمؤسسة.

-النتبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة للفشل المالي وما يجب اتخاذه من إجراءات لتفاديه.

-تحديد العوامل ذات التأثير على السعر السوقي لأسهم المؤسسة باعتباره مؤشرا لقيمة المؤسسة وتعظيم ثروة الملاك والهدف المحوري الذي تسهر الإدارة المالية على تحقيقه.

4: أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى البحث عن شروط التوازن المالي للمؤسسة في المدى القصير، المتوسط والطويل بالإضافة إلى قياس ربحية أموالها، كما يهدف كذلك إلى تحقيق مايلي:

-تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.

-تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.

-تحديد الإنحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.

-الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الميزانيات والخطط المستقبلية.

-تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها.

-النتبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه المؤسسة.

-يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

-تقييم ملاءة المؤسسة في الأجل القصير والطويل.

-تقييم صلاحية السياسة المالية والتشغيلية للمؤسسة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية.

-تحديد نسبة المخاطرة في كل عملية استثمارية أو نشاط استثماري.

5: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

هناك عدة أطراف تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى لها كل طرف، ومن

بين هذه الأطراف نجد:

5-1: الأطراف الداخلية: وتشمل كل من:

5-1-1 إدارة المؤسسة: يعمل التحليل المالي على إبراز مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة، هذا بالإضافة إلى أنه يمكن الإدارة من تحديد موقفها الاستراتيجي.

5-1-2 المالكين والمساهمين: في ظل فصل الملكية عن الإدارة لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم.

5-2: الأطراف الخارجية: وتشمل كل من:

5-2-1 المستثمرون والدائنون: إذ يتم الاستفادة من نتائج التحليل المالي من خلال قدرة الإدارة على تحقيق القدرة الإيرادية ونصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة، أما بالنسبة للدائنون التحقق من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية (أصل الدين والفوائد المترتبة عليه).

5-2-2 هيئة الأوراق المالية: لمعرفة المعلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.

5-2-3 الغرفة التجارية والصناعية: للتحقق من مدى مساهمة المؤسسة في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

5-2-4 الأجهزة الضريبية: بغرض تطبيق التشريعات الضريبية.

5-2-5 البنوك وغيرها من المؤسسات المالية: بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة وإقرار منح الائتمان.

6: أنواع التحليل المالي:

هناك عدة أنواع للتحليل المالي نذكر منها:

6-1: حسب معيار الزمن: وتنقسم إلى:

6-1-1 التحليل المالي الساكن (العمودي، النسبي، المطلق، الثابت): يركز هذا التحليل على دراسة العلاقات الكمية بين عناصر قائمة المركز المالي (الميزانية) في تاريخ معين عادة ما يكون سنة وهو تحليل يتميز بالثبات ويساعد على تقييم أداء المؤسسة واكتشاف مجالات القوة والضعف، غير أنه لا يأخذ بعين الاعتبار تطورها عبر الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب، وبالتالي فهو بحاجة إلى التحليل الأفقي واستخراج المركز النسبي.

6-1-2 التحليل المالي الديناميكي (الأفقي، المتحرك، التاريخي): يركز هذا التحليل على دراسة كل عنصر من عناصر الميزانية ورصد اتجاه تغيراتها (زيادة أو نقصاناً) خلال فترة زمنية تتعدى السنة،

كما يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات المتعلقة بعناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

2-6: حسب معيار الجهة القائمة بالتحليل: حسب هذا المعيار ينقسم التحليل المالي إلى:

1-2-6 التحليل المالي الداخلي: وهو التحليل الذي تقوم به إطارات مختصة من داخل المؤسسة نفسها، كما تتميز مخرجات هذا النوع من التحليل بالدقة واليقين وذلك لما يتوفر عليه الشخص المحلل من إمكانية الولوج إلى موقع المؤسسة والحصول على معلومات دقيقة تفيد في تشخيص المركز المالي والحكم على مستوى الأداء.

2-2-6 التحليل المالي الخارجي: وهو التحليل الذي تقوم به إطارات مختصة من خارج المؤسسة يهتمها معرفة المركز المالي ومدى صحتها المالية.

### ثانيا: الإطار العام للميزانية.

تعتبر الميزانية المالية من أهم القوائم المالية للمؤسسة نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها، لذلك يجب أن تعد بصورة صحيحة ودقيقة حتى يكون تعبيرها عن المركز المالي للمؤسسة صادقا وصحيحا، فهي تبرز المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول والخصوم وحقوق المساهمين والعلاقات بين هذه المجموعات في نقطة زمنية معينة.

#### 1: تعريف الميزانية:

تعكس الميزانية المركز المالي للمؤسسة في نقطة زمنية محددة وفي غالب الأمر تكون سنة مالية واحدة، فهي تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية وتطبيقاتها، وتحتوي الميزانية على جانب الأصول (الموجودات) وجانب الخصوم (المطلوبات)، إذ أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار قصيرة الأجل (الموجودات المتداولة) وطويلة الأجل (الموجودات الثابتة)، أما جانب الخصوم فهو يعكس قرارات التمويل، سواء التمويل بالمدىونية (المطلوبات المتداولة وطويلة الأجل)، أو التمويل الممتلك (رؤوس الأموال).

كما يمكن التعبير عن الميزانية على أنها وثيقة محاسبية تظهر مصادر واستخدامات الأموال في المؤسسة، حيث يعبر عن المصادر بالخصوم والاستخدامات بالأصول، ويتم ترتيب عناصر الميزانية حسب المبادئ التالي:

\*ترتب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

\*ترتب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

\*تعتمد مبدأ السنوية لتقسيم عناصر الميزانية إلى أربع مجموعات كبرى.

هي عبارة عن صورة للمركز المالي للمؤسسة من خلال بيان مالها من ممتلكات (الأصول أو الموجودات) وحقوق الملكية، وما عليها من التزامات مالية (الخصوم) في تاريخ معين هو تاريخ الميزانية، وهي تمثل إحدى الركائز المهمة في بيان صورة المؤسسة أو للأطراف المتعاملة معها وهي بذلك تترجم بالأرقام ما تملكه المؤسسة من أصول لديها، وهذه الملكية تعبر في القياس المحاسبي، هل أن وضع المؤسسة المالي جيد بمقارنته بالخصوم.

الميزانية هي قائمة أو كشف بالموجودات (الأصول) التي تملكها المؤسسة والمطلوبات (الخصوم)، التي تكون على المؤسسة في فترة زمنية معينة، وتمثل ماديا في شكل جدول يبين من جهة أوجه استعمال ممتلكات المؤسسة وحقوقها، ومن جهة ثانية مصادر تمويل ممتلكات المؤسسة وحقوقها، حسب نظام (SCF) فإن الميزانية يجب أن تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم وتبرز بصورة منفصلة عناصر معينة في جانبي الأصول والخصوم عند وجود عمليات تتعلق بهذه العناصر.

2: مزايا الميزانية (قائمة المركز المالي):

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها وذلك لما لها من مزايا نلخصها في الآتي:

\*عبارة عن كشف مالي يحتوي على مجموعة من البيانات المالية تعكس المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية بما يتضمنه من حقوق والتزامات.

\*تسمح بتقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفق ما يعرف بنسبة التغطية، أي مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لالتزاماتها.

\*تسمح بتقييم مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، وذلك من خلال نسب التداول والسيولة.

\*تسمح بمعرفة السياسة المالية للمؤسسة وذلك من خلال حصة الأرباح المحتجزة فيما يتعلق بالتمويل الذاتي، ونسبة الإلتزامات إلى حقوق الملكية فيما يتعلق بالتمويل الخارجي.

\*تقييم مدى كفاءة أداء الإدارة وذلك من خلال رصد اتجاه نمو المؤسسة سواء من حيث إجمالي أصولها أو حقوق ملكيتها.

\*تسمح بالقيام بعمليات التحليل المالي وما تتضمنه من تحليل مستوى الإستدانة، الهيكل المالي والتداول... الخ.

### ثالثا: عناصر الميزانية.

تتكون الميزانية من جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم والتي تسجل بقيمتها الحقيقية الصافية، أي بعد استبعاد الإهلاكات وخسائر القيمة، كما أنها تصنف وفق معيار الزمن (درجة السيولة/الاستحقاق) إلى أصول غير جارية وأصول جارية، حقوق ملكية وخصوم غير جارية وخصوم جارية، وفيما يلي سيتم عرض كلا الجانبين:

1: الأصول (الموجودات): هي عبارة عن الموارد الاقتصادية للمشروع والتي يتم الاعتراف بها وقياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

كما يمكن تعريفها على أنها منافع اقتصادية مستقبلية حصلت عليها المؤسسة نتيجة معاملات وأحداث تمت في وقت سابق، ولاعتبارها أصول لا بد أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

\* يجب أن يوفر الأصل منافع اقتصادية مستقبلية يمكنها توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.

\* يجب أن تكون المؤسسة قادرة على تحقيق منافع من هذه الأصول.

\* يجب أن يكون الحدث الذي وفر للمؤسسة حق الحصول على منافع الأصل قد وقع فعلا.

1-1: تصنيف الأصول: تصنف الأصول إلى أصول غير جارية (ثابتة) وأصول جارية (متداولة)، كما يتم اعتماد مبدأي السيولة والسنوية في التصنيف، حيث يقتضي الأمر أن أي أصل من أصول المؤسسة يتطلب مدة زمنية تفوق السنة للتحويل إلى سيولة نقدية فإنه يعتبر ضمن الأصول الثابتة، وأي أصل يتطلب مدة تقل عن سنة للتحويل إلى سيولة نقدية فإنه يسجل ضمن الأصول المتداولة.

1-1-1: الأصول غير الجارية (الثابتة): هي تلك الأصول سواءا المادية أو المعنوية أو المالية طويلة الأجل والتي تمتلكها المؤسسة بهدف استعمالها في مدة تفوق السنة الواحدة، ويضم هذا النوع من الأصول مايلي:

1-1-1-1 الثببتات المعنوية: هي عبارة عن أصول غير مادية، أي كل ما يدخل تحت ح/20 الثببتات المعنوية باستثناء ح/207 فارق الشراء، وهي أصول قابلة للتحديد غير النقدي وغير المادي مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية مثل برامج المعلومات والرخص والعلامات... الخ.

1-1-1-2 الثببتات العينية(المادية): هي أصول مادية تحوزها المؤسسة بغرض الإنتاج وتقديم الخدمات والإيجار، بالإضافة إلى استعمالها لأغراض إدارية، ويتضمن هذا النوع من الحسابات كل من ح/21 الثببتات العينية، ح/22 الثببتات في شكل امتياز باستثناء ح/229 حقوق مانح الامتياز، ح/23 الثببتات الجاري إنجازها.

1-1-1-3 الثببتات المالية: هي عبارة عن أصول ذات طابع مالي كالأوراق المالية المتعلقة بالديون وحقوق الملكية، وهنا يمكن التمييز بين الفئات الأربعة الآتية:

\*سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على المؤسسة التي تصدر السندات.

\*السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل والتي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجل استحقاقها.

\*السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بآخر مردودية مرضية لكن دون التدخل في تسيير المؤسسة التي تحت الحيازة على سنداتها.

\*القروض والسندات الدائمة التي أصدرتها المؤسسة والتي لاتنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصير.

ويندرج ضمن هذا الحساب كل من ح/26 المساهمات والديون الدائنة الملحقة بمساهمات باستثناء ح/269 عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات المساهمة غير المسددة، بالإضافة إلى ح/27 الثببتات المالية الأخرى باستثناء ح/279 ما بقي من عمليات الدفع الواجب القيام به عن السندات المثبتة غير المسددة.



1-1-2: الأصول الجارية (المتداولة): هي عبارة عن أصول ترتقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي إقفال سنتها المالية، أي أنه لاعتبار الأصل متداول يجب أن تتحقق فيه الشروط التالية:

\*من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.

\*الاحتفاظ به لأغراض المتاجرة أو لأجل قصير ويتوقع أن يتم بيعه خلال 12 شهرا من تاريخ الإغلاق.

\*أصلا نقديا او معادلا للنقد واستخدامه ليس مقيدا.

وتضم الأصول الجارية الحسابات التالية:

1-1-2-1 المخزون (مخزون البضاعة والمواد واللوازم والمنتجات): بالنسبة للمخزون يجب أن نفرق بين نوعين من المؤسسات، مؤسسات تجارية مخزوناتا عبارة عن بضاعة معروضة للبيع على الأرفف أو مخزنة في المخازن، ومؤسسات صناعية تتكون مخزوناتا من المواد الخام والتي تستخدم في صناعة المنتجات التامة، الإنتاج نصف المصنع وهو الإنتاج الذي وصل إلى مرحلة معينة من الصنع أي أنه يعتبر تام جزئيا وهو بحاجة إلى المزيد من التشغيل كي يصبح تام الصنع، المنتجات تامة الصنع ولتي تعتبر جاهزة للتسليم إلى الزبائن، اللوازم والتي تعتبر مواد مساعدة في العملية الإنتاجية فهي تدخل في عملية تحويل المواد الخام إلى منتجات تامة الصنع، ويضم هذا البند الحسابات من ح/30 المخزونات من البضائع إلى غاية ح/38 المشتريات المخزنة.

1-1-2-2 الحسابات المدينة (الذمم المدينة) : تمثل المبالغ المستحقة على الزبائن مقابل الخدمات التي تؤدي لهم أو البضاعة المباعة لهم على الحساب، ونظرا لكون حسابات المدينين تستحق السداد عادة خلال فترة قصيرة (أقل من سنة) فإنها تعد ضمن الأصول المتداولة، وهناك ثلاثة حسابات رئيسية تحت هذا البند وهي الزبائن والمصروفات المدفوعة سلفا والمدينون الآخرون، أما الزبائن فيمثل هذا البند المبالغ المستحقة من عملاء المؤسسة التي لم يتم تحصيلها بعد، ويظهر هذا الحساب عندما يتم تسليم البضاعة أو الخدمة إلى الزبائن قبل أن يتم تحصيل قيمة البضاعة أو الخدمة، فعادة تمنح المؤسسة زبائنها فترة إئتمان تتراوح بين 30 إلى 90 يوم لسداد أرصدة حساباتهم وهذا حسب سياسة البيع المعتمدة في المؤسسة، أما بالنسبة للمصاريف المدفوعة سلفا فهي تلك

المبالغ التي قامت المؤسسة بسدادها مقابل الحصول على خدمات في المستقبل القريب، وفي الأخير حساب المدينون الآخرون وهو يضم أي حسابات مدينة أخرى ماعدا الحسابات المذكورة في السابق.

وهنا يمكننا ذكر الحسابات التي يضمها هذا البند وهي على النحو التالي: ح/409 الموردون المدينون، ح/41 الزبائن والحسابات المرتبطة بهم باستثناء ح/419 الزبائن الدائنين، من ح/42 العاملون والحسابات المرتبطة بهم إلى غاية ح/48 الأعباء أو المنتجات المعايمة مسبقا والمؤونات (والتي يكون رصيدها مدين)، ح/509 التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة (رصيد مدين).

1-1-2-3 الاستثمارات قصيرة الأجل (القيم الثابتة المالية المتداولة): هي عبارة عن أوراق مالية من أسهم وسندات والتي يمكن التعامل بها في السوق لفترة قصيرة، بحيث تلجأ إليها المؤسسات بغرض توظيف الأموال الزائدة عن حاجتها والتي تكون معطلة وتمثل أساسا في ح/50 القيم المنقولة للتوظيف باستثناء ح/509 التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة.

1-1-2-4 خزينة الأصول (النقدية بالصندوق والبنك): وهي تمثل الأموال الحاضرة والتي يتم قبولها فورا كوسيلة من وسائل الدفع وتشمل النقدية من العملات المعدنية والشيكات والودائع تحت الطلب في البنوك، كما تشمل أيضا بنود شبه نقدية مثل الأوراق المالية عالية السيولة ومنخفضة المخاطر للغاية، وتتضمن خزينة الأصول عموما الحسابات التالية: ح/51 البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها، ح/52 الأدوات المالية المشتقة، ح/53 الصندوق، ح/54 وكالات التسيقات والاعتمادات (رصيد مدين)، ح/58 التحويلات الداخلية.

2: الخصوم (المطلوبات): هي عبارة عن إلتزامات حالية بالنسبة للمؤسسة مترتبة عن أحداث سابقة من المحتمل أن تؤدي تسويتها إلى خروج موارد تتجسد في المنافع الاقتصادية المستقبلية، تنشأ هذه الإلتزامات من معاملات تمكن المؤسسة من الحصول على موارد، كما تنشأ من تحويلات غير تبادلية عن طريق الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين، ولاعتبار البند التزاما يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

\*يتطلب الإلتزام أن تقوم المؤسسة بتسوية الإلتزام الحالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند وقوع حدث معين.

\*لا يمكن تفادي الإلتزام.

\*وقوع الحدث الملزم للمؤسسة.

2-1: تصنيف الخصوم: تصنف الخصوم إلى أموال خاصة، خصوم غير جارية، خصوم جارية، وذلك باستخدام مبدأي الاستحقاق والسنوية، مما يعني أن أي خصم من خصوم المؤسسة يتعدى آجال استحقاقه السنة فإنه يسجل في أعلى الميزانية ضمن الأموال الخاصة أو الخصوم غير الجارية، وأن أي خصم يستحق في مدة زمنية تقل عن سنة فإنه يسجل في أسفل الميزانية ضمن الخصوم الجارية.

2-1-1: حقوق الملكية (الأموال الخاصة): هي إجمالي حقوق المساهمين في المؤسسة، أو بمعنى آخر فإن حقوق الملكية تمثل صافي أصول المؤسسة بعد سداد كافة الإلتزامات، وهناك مصدران أساسيان لحقوق المساهمين هما المساهمات المدفوعة (رأس المال المدفوع)، والاحتياطات والأرباح المحتجزة، أما بالنسبة للمساهمات فهي تلك القيمة التي حصلت عليها المؤسسة حتى تاريخ الميزانية من قيمة المساهمات المدفوعة، أما الاحتياطات فهي تلك الجزء من الأرباح الذي قرر مجلس الإدارة عدم توزيعه على المساهمين واحتجازه كاحتياطات بغرض استثماره في المستقبل، لذا فإن الغرض من تشكيل احتياطات بالنسبة للمؤسسة هو لتدعيم مركزها المالي وزيادة الضمان والثقة لدى الدائنين، أي أن حقوق الملكية بالنسبة للمؤسسة تتكون من الحسابات التالية: ح/10 رأس المال والاحتياطات وما يماثلها باستثناء ح/107 فارق المعادلة، ح/11 الترحيل من جديد، ح/12 نتيجة السنة المالية.

2-1-2: خصوم غير جارية: هي عادة تتشكل من الإلتزامات المستحقة على المؤسسة جراء عملية شراء أصول طويلة الأجل ويتم سداد تلك الإلتزامات على أقساط شهرية أو سنوية على مدى عدة سنوات، ومن أبرز الأمثلة على هذا الأمر نجد القروض طويلة الأجل وقروض السندات، وتشمل الخصوم غير الجارية الحسابات التالية: ح/15 المؤنات للأعباء على الخصوم غير الجاري، ح/16 الإقتراضات والديون المماثلة، ح/17 الديون المرتبطة بالمساهمات، ح/131 إعانات التجهيز وح/132 إعانات أخرى للاستثمار، ح/134 الضرائب المؤجلة على الخصوم.

2-1-3: خصوم جارية (المتداولة): هي تلك الإلتزامات التي تستحق السداد خلال السنة الواحدة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة، وتعرض الإلتزامات المتداولة بالميزانية خصومة من الأصول المتداولة نظرا لأن الأصول المتداولة هي مصدر سداد تلك الإلتزامات، ومن أهم عناصر الخصوم الجارية نجد حسابات الدائنين وتشمل الموردون والمصاريف المستحقة، فحساب الموردون يظهر نتيجة حصول المؤسسة على احتياجاتها من السلع والخدمات، أي أنه عبارة عن تلك المبالغ المستحقة على عاتق المؤسسة لفائدة الموردون، أما بالنسبة للمصاريف المستحقة فهي تلك المبالغ

## المحور الثاني: التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب (التوازن المالي، الأداء المالي)

المستحقة على المؤسسة عن خدمات حصلت عليها المؤسسة ولم يتم سدادها، ونجد كذلك من أمثلة الخصوم الجارية السحب على المكشوف من البنوك والذي هو عبارة عن مبالغ مستحقة السداد خلال السنة الواحدة وذلك طبقا لما تم الاتفاق عليه بين المؤسسة والبنك، وتشكل الخصوم الجارية من الحسابات التالية: ح/40 الموردون والحسابات المرتبطة بها باستثناء ح/409 الموردون المدينون، ح/419 الزبائن الدائنون، من ح/42 العاملون والحسابات المرتبطة بهم إلى غاية ح/48 الأعباء و المنتجات المعايينة مسبقا والمؤونات (رصيد دائن)، ح/509 التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة، ح/519 المساهمات البنكية الجارية.

### رابعا: شكل الميزانية.

وضع النظام المحاسبي المالي شكلا مفصلا للميزانية يضم جميع الحسابات التي تنتمي لجانبي الأصول والخصوم، وهي على النحو التالي:

1: الأصول (الموجودات): وفق ما سبق يتكون جانب الأصول من التالي:

الأصول	إجمالي السنة N	الإهلاكات والمؤونات	صافي السنة N	صافي السنة N-1
*أصول غير جارية(ثابتة). -تثبيات معنوية: ح/20 ماعدا ح/207. -تثبيات عينية: ح/21+ح/22 ماعدا ح/229+ح/23. -تثبيات مالية: ح/26 ماعدا ح/269+ح/27 ماعدا ح/279.				
مجموع الأصول غير الجارية				
*الأصول الجارية(المتداولة) -المخزون: من ح/30 إلى غاية ح/38. -الحسابات المدينة: ح/409+ح/41				

المحور الثاني: التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب (التوازن المالي، الأداء المالي)

				<p>ماعدا ح/419+ من ح/42 إلى غاية ح/48(رصيد مدين) ح/509.</p> <p>-الاستثمارات قصيرة الأجل: ح/50 ماعدا ح/509.</p> <p>-خزينة الأصول: ح/51+ح/52+ح/53+ح/54(رصيد مدين) ح/58.</p>
				مجموع الأصول الجارية(المتداولة)
				المجموع العام

2: الخصوم (المطلوبات): وفق ما سبق يتكون جانب الخصوم من التالي:

السنة N-1	السنة N	الخصوم
		<p>*الأموال الخاصة (حقوق الملكية): -ح/10 ماعدا ح/107 + ح/11 + ح/12.</p>
		مجموع الأموال الخاصة
		<p>*خصوم غير جارية: -ح/15 + ح/16 + ح/17 + ح/131 + ح/132 ح/134.</p>
		مجموع الخصوم غير الجارية
		*خصوم جارية(متداولة):

المحور الثاني: التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب (التوازن المالي، الأداء المالي)

		-40/ح ماعدا 409/ح + 419/ح + من 42/ح إلى غاية 48/ح (رصيد دائن) + 509/ح + 519/ح.
		مجموع الخصوم الجارية
		المجموع العام

ملاحظة: لمزيد من التفاصيل أنظر القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 19 المؤرخ في 25 مارس 2009.

هذا بالنسبة للميزانية بشكلها المفصل، أما إذا أردنا عرضها بشكل مختصر فستكون على النحو التالي:

الخصوم			الأصول		
N-1	N	البيان	مبلغ صافي N-1	مبلغ صافي N	البيان
		أموال خاصة أموال دائمة خصوم غير جارية			أصول ثابتة
		خصوم جارية			أصول جارية
		المجموع			المجموع

رابعاً: مؤشرات التوازن المالي.

تهدف مؤشرات التوازن المالي إلى تحديد وضعية التوازن المالي في المؤسسة أو وضعية الهيكل التمويلي والمقصود به ذلك المزيج بين مصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) والخارجية (القروض)، كما تجدر الإشارة إلى أن حساب هذه المؤشرات يتم بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة، وهناك ثلاثة أنواع من المؤشرات وهي رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة.

1: مفهوم التوازن المالي:

نقول عن الهيكل المالي للمؤسسة أنه في حالة توازن أو أن المؤسسة في حالة توازن مالي إذا كان هناك توافق وتجانس بين مبدأي سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، فهذا التوافق والتجانس يجب أن يتحقق في العمليتين التاليتين:

\*عملية التمويل: وهي العملية التي ينتج عنها حصول المؤسسة على موارد أو خصوم من أجل تمويل مختلف الاستخدامات أو الأصول وبالتالي فإن مبدأ التوازن المالي في هذه العملية يقتضي بأن يتم تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وفي نفس الوقت تمويل الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل، وبمعنى آخر قاعدة التوازن المالي تقضي بـ:

$$\text{الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية)} = \text{الأصول غير الجارية (الثابتة)}$$

$$\text{الأصول الجارية} = \text{الخصوم الجارية}$$

\*عملية سداد الديون: في مقابل حصول المؤسسة على تمويل يترتب عليها ديون والتزامات يتعين عليها سدادها وفقاً لآجالها المحددة أو المتفق عليها وبالتالي فإن مبدأ التوازن المالي في هذه العملية يقتضي بأن يتم سداد الالتزامات الخاصة بالأموال الدائمة باستخدام عوائد الأصول الثابتة، وفي نفس الوقت يتم سداد الالتزامات الخاصة بالديون قصيرة الأجل باستخدام عوائد الأصول المتداولة.

كما يمكن التعبير عن التوازن المالي في المؤسسة بيانياً على النحو التالي وفق العلاقة تمويل-سداد لكل جزء:

أصول ثابتة	أموال دائمة
------------	-------------

أصول متداولة	خصوم جارية
--------------	------------

رغم المزايا العديدة التي حققتها هذه القاعدة إلا انها سجلت قصورا كبيرا وأثبتت عدم صحتها في المدى القصير، كما انها تعتبر حالة نظرية أكثر منها تطبيقية، وفيما يلي سنقوم بعرض عيوب هذه القاعدة:

\*إهمالها لعامل الزمن حيث لم تأخذه بعين الاعتبار خاصة بالنسبة للجزء السفلي من الميزانية، حيث انه من المتعارف عليه أن مدة دوران الأصول الجارية بطيئة مقارنة بمدة دوران الخصوم الجارية، وحتى تساوي كليهما ليس مبررا لتحويل الأصول الجارية على سيولة جاهزة في فترة استحقاق الديون قصيرة الأجل.

\*إهمالها لبعض المخاطر التي بإمكانها الحدوث كإمكانية التباطؤ في دوران الأصول الجارية عن وتيرتها العادية كانهخفاض مؤقت في المبيعات أو زيادة مهل تسديد الزبائن. الخ، بالإضافة إلى الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الأصول الجارية وانخفاض قيم عناصرها، فقد يظهر جزء من المخزون قديم وغير صالح كما انه يمكن أن يصبح جزء من ديون الزبائن معدوما، وقد يحدث إضراب في وسائل النقل أو داخل المؤسسة.... الخ، هذا كله سيمنع المؤسسة من تسديد ديونها في الآجال المحددة، كما يمكن أن تزيد سرعة دوران الديون قصيرة الأجل وبهذا يصبح الموردون أكثر إلحاحا في المطالبة بتسديد ما على المؤسسة من ديون في أسرع وقت ممكن، وهو ما يعني انخفاض مهل تسديدهم.

ونظرا لهذه النقائص وبغية تغطية العجز من حيث العامل الزمني يجب تخصيص هامش ضمان اصطلح عليه برأس المال العامل، وذلك من خلال زيادة حجم الأصول الجارية عن حجم الديون قصيرة الأجل، أي الاعتماد جزئيا على الأموال الدائمة في تمويل الأصول الجارية، ويتم تقدير هذا الهامش تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة وكذا طريقة تسيير أصولها الجارية.

## 2: رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير الجارية.

1-2 تعريف رأس المال العامل: هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، أي أنه هامش الأمان الذي يمكن المؤسسة من تمويل أصولها المتداولة من جهة ويضمن لها



سداد ديونها قصيرة الأجل من جهة أخرى، كما يمثل أيضا مجموع الأموال المستثمرة في الأصول الجارية ويطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر.

2-2 أهمية رأس المال العامل: تأتي أهمية رأس المال العامل من أنه مقياس نوعي لسيولة المؤسسة، أي لدرجة الثقة التي توفرها الأصول الجارية تجاه الالتزامات المستحقة على المؤسسة وزيادة تعزيز ثقة الدائنين والموردين أو أصحاب القروض قصيرة الأجل الذين تهمهم حالة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تسديد التزاماتها المستحقة، كما ان رأس المال العامل يحتل أهمية رئيسية في السياسات التمويلية قصيرة الأجل للمؤسسة، وبالتالي يسمح بتوفير فائض في رأس المال بتحقيق هدفين هما:

\*الإمكانية في الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة وضمان القدرة على تسديدها.

القدرة على تجنب الخسائر التشغيلية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة نتيجة انخفاض في قيمة المخزون أو العجز في تحصيل الحسابات المدينة.

2-3 كيفية حساب رأس المال العامل: يمكن حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية أو من أسفلها كما يلي:

2-3-1 من أعلى الميزانية: إن أساسيات التوازن المالي في المؤسسة أن تمول الأصول بمراد تتناسب مع مدتها، فالأصول الثابتة مثلا يجب أن يتم تمويلها بالموارد الدائمة التي تفوق مدة استحقاقها سنة، ومن أجل فحص هذا التوازن نحتاج إلى أن نحسب الفرق بين الموارد الدائمة والأصول الثابتة لمعرفة مدى كفاية الأولى لتغطية الثانية، وهذا ما يعرف برأس المال العامل والذي يمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

2-3-2 من أسفل الميزانية: يمكن قراءة رأس المال العامل بأنه فائض الأصول الجارية على الخصوم الجارية، وذلك لكون تقلب دورة الاستغلال وصعوبة التنبؤ بآثارها يجعل التوازن المالي في أعلى الميزانية وفي أسفلها امرا مستحيلا من الناحية العملية، وهذا يستلزم وجود هامش أمان تزيد به الأصول الجارية على التزامات المؤسسة قصيرة الأجل (الخصوم الجارية)، وبالتالي يمكن حساب رأس المال العامل بعلاقة أخرى منطقية تنشأ من مبدأ تساوي مجموع أصول الميزانية المالية مع مجموع خصومها وهي:

رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

2-4 الحالات المختلفة لرأس المال العامل: إن حساب المحلل المالي لقيمة رأس المال العامل تجعله أمام ثلاثة حالات ممكنة، يمكن أن يكون موجبا، سالبا أو معدوما، ويمكن شرح ذلك فيما يلي:

2-4-1 رأس المال العامل موجب (رم ع أكبر من 0): وتعني هذه الحالة أن الأموال الدائمة كافية لتمويل جميع استثمارات المؤسسة طويلة الأجل (الأصول الثابتة) مع بقاء فائض تستخدمه في دورة الاستغلال كهامش أمان لتمويل عجز الخصوم الجارية عن تغطية الأصول الجارية، وتعتبر هذه الحالة مؤشر جيد لسيولة المؤسسة على المدى القصير ولا يمكن له أن يقيس لنا وضعية السيولة على المدى المتوسط والطويل، هذه الأخيرة تهتم بها البنوك المقرضة التي لها علاقة دائمة مع المؤسسة خاصة إذا تعلق الأمر بالقروض متوسطة وطويلة الأجل، أي أنه كلما كان رأس المال العامل موجبا وزاد مبلغه كلما كان ذلك مؤشر على وضع مالي مريح من حيث التوازن المالي والعكس، غير أن تدعيم هدف السيولة يؤثر سلبا على المردودية المالية، لأن الاعتماد على الأموال الدائمة في تمويل الأصول الجارية يعتبر بمثابة تجميد لموارد مالية تتحمل المؤسسة تكلفتها المتمثلة في تكلفة الفرصة البديلة، أي الإيرادات المضحي بها لو أن هذه المؤسسة استخدمت تلك الأموال في أحسن بديل اقتصادي، أي أنه من الجيد وجود رأس مال عامل موجب في المؤسسة فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في حالة ما إذا حان موعد استحقاقها، إلا أنه لا يجب أن يزيد عن المستوى المطلوب، كما أنه لا يمكنه حماية المؤسسة من المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب اضطرابات في دورة الاستغلال.

2-4-2 رأس المال العامل معدوم (رم ع يساوي 0): وتعني هذه الحالة أن الأموال الدائمة كافية تماما لتمويل الأصول الثابتة دون زيادة أو نقصان، وهو الحد الأدنى للتوازن المالي، إذ تعتبر حالة نادرة لكونها صعبة التحقق، وذلك لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

2-4-3 رأس المال العامل سالب (رم ع أقل من 0): وتعني هذه الحالة أن مبلغ الأموال الدائمة أقل من مبلغ الأصول الثابتة، مما يعني عجز الأموال الدائمة عن تغطية الاحتياجات التمويلية للاستثمار، وبالتالي لجوء المؤسسة إلى تمويل الأصول الثابتة عن طريق الديون قصيرة الأجل وهذا ما لا يعتبر توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة، أي أن هناك اختلال للتوازن المالي الذي يقضي تمويل الأصول بموارد لا تقل عن فترة استخدامها، وهذا ما يزيد من احتمال وقوع المؤسسة في عسر مالي نظير عجزها عن مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل بما تملكه من أصول متداولة.

2-5 أنواع رأس المال العامل: يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع:

2-5-1 رأس المال العامل الصافي: هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية، وهو رأس المال العامل المشار إليه في السابق.

2-5-2 رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة، وذلك بعد الإنتهاء من التمويل الكلي للأصول الثابتة، وبحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ويمكن حسابه كذلك بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{الديون طويلة الأجل}$$

رأس المال العامل الخاصة شأنه شأن رأس المال العامل يمكن أن يظهر بثلاث حالات، وهي كالتالي:

2-5-2-1 رأس المال العامل الخاص موجب (رم ع خ أكبر من 0): معناه أن الأموال الخاصة تكفي لتمويل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة وهي الوضعية المثلى.

2-5-2-2 رأس المال العامل الخاص معدوم (رم ع خ يساوي 0): معناه أن الأموال الخاصة في المؤسسة تكفي لتغطية الأصول الثابتة فقط.

2-5-2-3 رأس المال العامل الخاص سالب (رم ع خ أصغر من 0): معناه أن الأموال الخاصة في المؤسسة تمول جزء فقط من الأصول الثابتة، كما تلجأ إلى تمويل الجزء المتبقي بالإضافة إلى الأصول المتداولة بواسطة مصادر التمويل الخارجية والمتمثلة أساسا في القروض.

2-5-3 رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة، ويعبر عن حجم النشاط الاستغلالي في المؤسسة، ويعتبر المسؤول المباشر عن توليد الأرباح، وبحسب وفق العلاقة:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مخزونات} + \text{حقوق} + \text{خزينة الأصول}$$

أو عن طريق:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

## المحور الثاني: التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب (التوازن المالي، الأداء المالي)

2-5-4 رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي): يمثل حجم الأموال المحصل عليها من مصادر خارجية (الديون)، والمستخدمة في تمويل أصول المؤسسة ويحسب باستخدام إحدى العلاقات التالية:

$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون} = \text{ديون قصيرة الأجل} + \text{ديون طويلة الأجل}$
$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة.}$

3: إحتياجات رأس المال العامل:

3-1 تعريف إحتياجات رأس المال العامل: يمكن تعريف الإحتياجات في رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الإحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل.

كما يمكن تعريفها كذلك على أنها إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية والقيم الجاهزة من جهة والالتزامات قصيرة الأجل بعد استثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية.

كما يمكننا تعريفها في تاريخ معين على أنها رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة وبصفة دقيقة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، ويمكن اعتبار أن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل إذا كانت إحتياجات التمويل الناتجة عن دورة الاستغلال أكبر من مواردها.

3-2 كيفية حساب إحتياجات رأس المال العامل: يمكن حساب إحتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = \text{إحتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$
$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول الجارية} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$

وقد تم استبعاد النقدية (خزينة الأصول) لأنها لا تعتبر من إحتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقتض غالبا في نهاية الدورة من اجل التسوية.

3-3 الحالات المختلفة لاحتياجات رأس المال العامل: يمكن أن تأخذ احتياجات رأس المال العامل ثلاث حالات وهي:

3-3-1 إحتياجات رأس المال العامل معدومة (إرم ع تساوي 0): تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

3-3-2 إحتياجات رأس المال العامل سالبة (إرم ع أقل من 0): هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة على مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات في رأس المال العامل مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

3-3-3 إحتياجات رأس المال العامل موجبة (إرم ع أكبر من 0): هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

4: الخزينة:

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في الإدارة المالية ويشغل كثيرا المدير المالي لأنه يريد أن يوفق بين السيولة والاستحقاق، وهذا ما يجعل المؤسسة قادرة على توليد الربحية، فعند توزيع الأرباح حتما هذه العملية ستغذي الخزينة.

4-1 تعريف الخزينة الصافية: هناك عدة تعريفات للخزينة يمكن عرضها على النحو التالي:

الخبزينة هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية.

كما يمكن تعريفها على أنها الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

وكتعريف آخر الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، أي أن الخزينة مؤشر يقيس لنا قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كما تعتبر مؤشر مهم يعتمد عليه في تقييم الوضعية المالية.

4-2 كيفية حساب الخزينة الصافية: تحسب الخزينة وفق العلاقات التالية:

الخزينة = رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل
الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم
الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

3-4 وضعيات الخزينة الصافية: يمكن أن نميز بين ثلاث وضعيات للخزينة:

1-3-4 وضعية العجز في الخزينة (الخزينة سالبة) : في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أصغر من إحتياجات رأس المال العامل وهي أسوأ وضعية بالنسبة للمؤسسة، ففي هذه الحالة تصبح عاجزة على الوفاء بالالتزامات والديون قصيرة الأجل، وهي وضعية قد تؤدي على إفلاس المؤسسة في حالة استمرارها لمدة زمنية طويلة وعدم معالجتها بأسرع وقت ممكن مع العلم أنه يمكن معالجة هذه الوضعية وذلك إما بزيادة رأس المال العامل عن طريق الزيادة في حجم الأموال الدائمة (سواء الرفع في حجم الأموال الخاصة أو الزيادة في حجم الديون طويلة الأجل)، أو التخفيض في حجم الأصول الثابتة أو تخفيض حجم الديون قصيرة الأجل، أو التخفيض في حجم إحتياجات رأس المال العامل عن طريق رفع المبيعات وتخفيض الآجال الممنوحة للزبائن من أجل تحصيل حقوق المؤسسة أو التفاوض مع الدائنين لتأجيل آجال تسديد الديون قصيرة الأجل.

2-3-4 وضعية الفائض في الخزينة (الخزينة الموجبة) : وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من إحتياجات رأس المال العامل، وهي وضعية حسنة ومقبولة بالنسبة للمؤسسة، إلا أنها ليست الوضعية المثلى لأنها تدل على وجود أموال معطلة يمكن استغلالها وتوظيفها لتعظيم عوائد المؤسسة، وللوصول إلى الوضعية المثلى يتعين على المؤسسة إما تخفيض رأس المال العامل عن طريق تخفيض حجم الأموال الدائمة (تخفيض حجم الأموال الخاصة أو تخفيض حجم الديون طويلة الأجل عن طريق التسديد المسبق لها أو زيادة حجم الأصول الثابتة، أو زيادة حجم إحتياجات رأس المال العامل عن طريق رفع نشاط المؤسسة وبالتالي زيادة حجم المخزونات أو الزيادة في الآجال الممنوحة للزبائن مما يؤدي إلى تحسين مبيعات المؤسسة أو التسديد المسبق للديون قصيرة الأجل.

3-3-4 وضعية التوازن في الخزينة (الخزينة صفرية): وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل مساويا لإحتياجات رأس المال العامل، وهي وضعية تعد أحسن وضعية لأي مؤسسة لأنها تدل على عدم وجود عجز في السيولة النقدية وفي نفس الوقت عدم وجود أموال معطلة في الخزينة، وفي الواقع العملي يصعب على أي مؤسسة أن تحافظ على هذه الوضعية لمدة زمنية طويلة بسبب عدم أمثلية

المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه، وبالرغم من ذلك يتعين على المؤسسة العمل باستمرار على تحقيق الخزينة الصافية لما لها من تأثير إيجابي على وضعيتها المالية.

#### خامسا: النسب المالية.

النسب المالية هي أدوات معبرة في التحليل المالي إذ تتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح وأن يتم تفسيرها كذلك بالشكل الصحيح، وخلاف ذلك فإن النسب لن تكون ذات مدلول معبر عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة التي يتم تحليل معطياتها.

1: مفهوم النسب المالية: هناك عدة تعاريف للنسب المالية يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

تعرف النسب المالية على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة وهذا يعني أنه هناك عدد لا نهائي منها، وهنا يصبح لزاما على المحلل المالي أن يستخدم مجموعة محدودة من النسب المالية المنسجمة والمتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل.

كما تعرف على أنها علاقة بين قيمتين أو بين حسابين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي للمؤسسة بحيث تؤخذ هذه القيم من القوائم المالية وبالتحديد من الميزانية أو جدول حسابات النتيجة أو منهما معا، وتسمح هذه النسب بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المالية التي تطبقها المؤسسة بصفة موضوعية، كما أنها تساعد في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة مع العلم أن الحكم على نتائج النسب المالية يتم في شكل مقارنة داخلية بين نسب مالية لنفس المؤسسة خلال سنوات متتالية، أو في شكل مقارنة خارجية بين نسب المؤسسة والنسب النموذجية أو المثلى للقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة أو مع مؤسسات منافسة أخرى مما يؤدي في النهاية إلى زيادة دقة وصحة التحليل المالي.

2: مبادئ استخدام النسب المالية: هناك مجموعة من القواعد التي يتعين على المحلل المالي الالتزام بها أثناء استخدامه للنسب المالية من أجل زيادة دقة وصحة عملية التقييم والتشخيص المالي، وتتمثل في:

## المحور الثاني: التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب (التوازن المالي، الأداء المالي)

-لا يكون للنسب المالية أي معنى إذا لم تقارن مع النسب النموذجية للقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة أو مع النسب المالية لنفس المؤسسة المسجلة خلال سنوات متتالية، أو مع النسب المالية لمؤسسات أخرى منافسة.

-إن تفسير نتائج النسب المالية يتم بصفة إجمالية ولا يمكن تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على نتائج نسبة مالية واحدة.

-إن التحليل باستخدام النسب المالية يجب ألا يتم بمعزل عن الوضعية العامة للمؤسسة ووضعية المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة، إذ يتعين على المحلل المالي أن يكون على دراية تامة بوضعية المحيط والقطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة بالإضافة على معرفته لمختلف السياسات المتبعة في المؤسسة المعنية بالتحليل المالي.

-يمكن حساب عدد لانتهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنها ليست كلها ذات معنى أو جدوى مالية لذلك يتعين على المحلل المالي أن يختار أهم النسب ويتفادى النسب المتشابهة أو النسب التي ليس لها جدوى مالية.

-تختلف النسب المالية المستخدمة باختلاف نوع المحلل المالي وباختلاف أهداف عملية التحليل المالي باعتبار أن أهداف المحلل المالي الداخلي تختلف عن أهداف المحلل المالي الخارجي.

3: أنواع النسب المالية: تصنف النسب المالية ضمن مجموعات مختلفة، وكل مجموعة تهدف إلى تحقيق هدف معين من أهداف التحليل المالي وعلى هذا الأساس تتكون النسب المالية من المجموعات التالية:

3-1: نسب الهيكل المالي: وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب الميزانية مثل نسبة الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم، وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة، ومن بين أهم نسب هذه المجموعة نجد:

النسبة	العلاقة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
--------	------------------	------------------	--------------



المحور الثاني: التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب (التوازن المالي، الأداء المالي)

<p>إذا كانت هذه النسبة أقل من 01 فهذا دليل على وجود رأس مال عامل سالب وبالتالي هناك خلل في توازن الهيكل المالي، أما إذا كانت مساوية لـ 01 فهذا يعني أن رأس المال العامل معدوم وبالتالي الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية توازن مؤقت، أما إذا كانت أكبر من 01 فهذا يعني أن رأس المال العامل موجب وبالتالي الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية توازن مالي دائم وهي الوضعية المثلى.</p>	<p>يجب ان تفوق 100%</p>	<p>= أموال دائمة /أصول ثابتة</p>	<p>نسبة التمويل الدائم تهدف هذه النسبة إلى تحديد وضعية الهيكل المالي أو وضعية التوازن المالي في المؤسسة</p>
<p>إذا كانت نسبة التمويل الخاص أقل من 01 فهذا يعني أن رأس المال العامل الخاص سالب وبالتالي الأموال الخاصة تمول جزء فقط من الأصول الثابتة، أما إذا كانت تساوي 01 فذلك يعني أن ر م ع خ معدوم وبالتالي الأموال الخاصة تمول الأصول الثابتة فقط، وفي حالة ما إذا كانت أكبر من 01 فهذا يعني أن ر م ع خ موجب وبالتالي الأموال الخاصة تمول الأصول الثابتة بالإضافة إلى جزء من الأصول المتداولة وهي الوضعية المثلى.</p>	<p>يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 25%</p>	<p>= أموال خاصة/أصول ثابتة</p>	<p>نسبة التمويل الخاص تهدف هذه النسبة إلى تحديد مدى تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة في المؤسسة</p>
<p>تحديد مكونات جانب الأصول في الميزانية</p>	<p>/</p>	<p>=أصول ثابتة/مجموع الأصول =أصول متداولة/ مجموع الأصول</p>	<p>النسب الهيكلية الخاصة بالأصول نسبة الأصول الثابتة ونسبة الأصول المتداولة</p>
<p>تحديد مكونات جانب الخصوم في الميزانية</p>	<p>/</p>	<p>=أموال خاصة/مجموع الخصوم.</p>	<p>النسب الهيكلية الخاصة بالخصوم نسبة الأموال الخاصة</p>

المحور الثاني: التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب (التوازن المالي، الأداء المالي)

		د ط أ / مجموع الخصوم.	ونسبة الديون طويلة الأجل وكذلك نسبة الديون قصيرة الأجل.
		د ق أ / مجموع الخصوم.	

2-3: نسب السيولة: تستعمل هذه المجموعة من النسب في قياس درجة سيولة الأصول المتداولة بمختلف مكوناتها ومدى تغطيتها للديون قصيرة الأجل وبالتالي قياس مستوى الملاءة المالية للمؤسسة على المدى القصير ومن بين أهم هذه النسب نجد:

النسبة	العلاقة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة السيولة العامة تهدف هذه النسبة إلى قياس الملاءة المالية للمؤسسة على المدى القصير، أي مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها المتداولة.	= أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل.	أكبر من 01	إذا كانت ن س ع أكبر أو تساوي 01 فذلك يعني أن للمؤسسة ملاءة مالية على المدى القصير وهي قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، أما إذا كانت أقل من 01 فذلك يعني أن المؤسسة ليس لديها ملاءة مالية على المدى القصير وهي غير قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة.
نسبة السيولة المختصرة تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على الحقوق والقيم	= حقوق + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	تتراوح بين 30% و 50%	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على الحقوق والقيم الجاهزة فقط، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف من حيث النسبة المثلى فهناك من المختصين من يعتبر أن هذه النسبة تكون مثلى إذا كانت تنتمي للمجال 0.6-0.4

المحور الثاني: التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب (التوازن المالي، الأداء المالي)

			الجاهزة.
تقيس هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة وفي وقت معين لتغطية الخصوم الجارية، بمعنى انها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية.	تتراوح بين 20% و 30%	=القيم الجاهزة/ د ق أ	نسبة السيولة الحالية(الفورية) تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد فقط على القيم الجاهزة

3-3: نسب المديونية: تهدف نسب هذه المجموعة إلى قياس مدى اعتماد المؤسسة في التمويل على أموالها الخاصة وعلى أموال الغير، بمعنى أنها تقيس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة وهذا على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات، كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم قدرتها على تسديد مستحقات الدائنين، ومن بين أهم نسب هذه المجموعة نجد:

النسبة	العلاقة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة المديونية الإجمالية تهدف هذه النسبة إلى قياس حجم ديون المؤسسة.	= مجموع الديون /مجموع الخصوم	أقل من 0.5	تكون هذه النسبة مثلى كلما كانت متناقصة عبر الزمن، مع العلم أنه إذا تجاوزت هذه النسبة 0.8 فذلك يعني أن المؤسسة مثقلة بالديون مما قد يشكل خطرا عليها في المدى القصير والبعيد ويؤدي إلى فقدان المؤسسة لاستقلاليتها المالية.

المحور الثاني: التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب (التوازن المالي، الأداء المالي)

<p>باستخدام المعادلة الأولى إذا كانت هذه النسبة أكبر من 01 فهذا يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا عن الدائنين، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من 01 فهذا يعني أن المؤسسة غير مستقلة ماليا عن الدائنين، أما باستخدام المعادلة الثانية تكون المؤسسة مستقلة ماليا إذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 والعكس.</p>	<p>أكبر من 01 أو أكبر من 0.5</p>	<p>= أموال خاصة/مجموع الديون أو =أموال خاصة/مجموع الخصوم</p>	<p>نسبة الاستقلالية المالية تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة وبالتالي مدى استقلاليتها المالية من الدائنين.</p>
<p>تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت أكبر من 02 مما يؤدي على تحسين مستوى الملاءة المالية للمؤسسة وتعزيز ثقة الدائنين بها، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من 02 فهذا يؤدي إلى تخفيض مستوى الملاءة المالية للمؤسسة، وبالتالي انخفاض ثقة المودعين بها.</p>	<p>أكبر من 02</p>	<p>=مجموع الأصول / مجموع الديون.</p>	<p>نسبة قابلية السداد تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد مختلف ديونها باستخدام أصولها، وذلك في حالة تصفية المؤسسة وبيع ممتلكاتها.</p>

3-4: نسب المردودية: تهدف نسب هذه المجموعة إلى قياس أداء المؤسسة ومستوى كفاءتها في استعمال واستغلال مختلف الموارد والأصول التي وضعت تحت تصرفها عن طريق ربط علاقة بين النتائج المحققة من جهة والامكانيات والموارد التي استعملت في تحقيقها من جهة أخرى، ومن بين أهم نسب هذه المجموعة نجد:

النسبة	العلاقة الرياضية	مدلول النسبة
<p>نسبة المردودية الاقتصادية تهدف هذه النسبة إلى تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف مجمل أصولها الاقتصادية عن طريق قياس عائد هذه الأصول.</p>	<p>= إجمالي فائض الإستغلال /مجموع الأصول</p>	<p>تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت موجبة ومتزايدة عبر الزمن مما يدل على أن هناك تحسن في مستوى كفاءة استعمال واستغلال أصول المؤسسة، والعكس صحيح.</p>

المحور الثاني: التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب (التوازن المالي، الأداء المالي)

تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت موجبة ومتزايدة عبر الزمن مما يدل على أن هناك تحسن في مستوى كفاءة توظيف الأموال الخاصة، وبالتالي هناك ارتفاع في عوائد أسهم المؤسسة الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين بالمؤسسة والعكس صحيح.	= النتيجة قبل الضريبة/الأموال الخاصة.	نسبة المردودية المالية تهدف هذه النسبة إلى تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف أموالها الخاصة وبالتالي قياس عوائد أسهم المؤسسة.
تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت موجبة ومتزايدة عبر الزمن، الأمر الذي يدل على أن المؤسسة تتحكم في تكاليفها وأعباء نشاطها مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع عوائدها والعكس صحيح.	= النتيجة الصافية/ رقم الأعمال.	نسبة المردودية التجارية تهدف هذه النسبة إلى قياس العائد الصافي الذي يبقى في حوزة المؤسسة من المبيعات أو رقم الأعمال بعد تغطية وسداد جميع التكاليف والأعباء.

3-5: نسب النشاط: تهدف نسب هذه المجموعة إلى تحليل وقياس نشاط المؤسسة، ويتم حسابها بالاعتماد على معطيات جدول حسابات النتائج، ومن بين أهم نسب هذه المجموعة نجد:

النسبة	العلاقة الرياضية	مدلول النسبة
معدل القيمة المضافة تهدف هذه النسبة إلى تحديد نسبة القيمة المضافة من إجمالي إنتاج المؤسسة خلال السنة.	= القيمة المضافة / الإنتاج السنوي.	تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت موجبة ومتزايدة عبر الزمن مما يدل على ارتفاع عوائد المؤسسة والعكس.
معدل نمو رقم الأعمال تهدف هذه النسبة إلى قياس معدل النمو السنوي للمبيعات أو رقم الأعمال.	= (رقم الأعمال للسنة ن - رقم العمال للسنة ن-1) / رقم الأعمال للسنة ن-1	تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت متزايدة عبر الزمن مما يدل على ارتفاع عوائد المؤسسة والعكس.
نسبة مساهمة العمال في القيمة المضافة تهدف هذه النسبة إلى قياس مساهمة كل عامل في المؤسسة على تحقيق القيمة المضافة.	= القيمة المضافة / عدد المستخدمين.	تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت مرتفعة عبر الزمن لأنها تؤدي على ارتفاع مداخيل المؤسسة.

المحور الثاني: التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب (التوازن المالي، الأداء المالي)

<p>تكون هذه النسبة مثلى بالنسبة للمؤسسة إذا كانت منخفضة لأن ارتفاعها يؤدي إلى التقليل من مداخيل المؤسسة.</p>	<p>=مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.</p>	<p>نسبة توزيع القيمة المضافة على العمل تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب عمال المؤسسة من القيمة المضافة باعتبارهم ساهمو في تحقيقها.</p>
<p>تكون هذه النسبة مثلى بالنسبة للمؤسسة إذا كانت منخفضة لأن ارتفاعها يؤدي إلى التقليل من مداخيل المؤسسة.</p>	<p>=ضرائب ورسوم / القيمة المضافة.</p>	<p>نسبة توزيع القيمة المضافة على الحكومة تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب الحكومة من القيمة المضافة.</p>
<p>تكون هذه النسبة مثلى بالنسبة للمؤسسة إذا كانت مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة مداخيل المؤسسة.</p>	<p>=الفائض الإجمالي للاستغلال / القيمة المضافة.</p>	<p>نسبة توزيع القيمة المضافة على المؤسسة تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب المؤسسة من القيمة المضافة باعتبارها ساهمت في تحقيقها.</p>
<p>تكون هذه النسبة مثلى بالنسبة للمؤسسة إذا كانت منخفضة لأن ارتفاعها يؤدي إلى التقليل من مداخيل المؤسسة وبين ارتفاع مديونية المؤسسة.</p>	<p>=مصاريف مالية / القيمة المضافة.</p>	<p>نسبة توزيع القيمة المضافة على الدائنين تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب الدائنين من القيمة المضافة.</p>
<p>تعتمد سياسة توزيع الأرباح على الوضعية المالية للمؤسسة.</p>	<p>=النتيجة الموزعة / نتيجة السنة المالية.</p>	<p>نسبة التوزيع تبين هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح المتبعة في المؤسسة.</p>